مرشحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متورطة بـ"بضرب" الأيتام والتسبب بانتحارهم

رقم الملف: #168

شرح الملف

أظهرت وثائق، الأربعاء، تورّط المرشحة لمنصب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحكومة رئيس الوزراء المكلف مصطفى الكاظمي بالفساد.

وبحسب الوثائق، التي حصل (عراقي ٢٤) على نسخة، تورّط المرشحة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبير مهدي بقيامها بضرب ٦ أيتام من المشردات (المشردات) مما أدى إلى تدهور حالتهم النفسية وقيامهن بحرق أنفسهن وتوفوا، وذلك عندما كانت مهدي تشغل منصب مدير عام دائرة الاحتياجات الخاصة.

وتشير وثيقة لهيئة النزاهة إلى أنه "بالنظر للمخالفات القانونية للموظفة عبير مهدي ولما جاء بكتاب هيئة النزاهة العامة المرقم ق/ ١٣٨٢/٢٥٧/٢ في ٢٠٠٦/٧/٣ توصي اللجنة بعقوبة الموظفة عبير مهدي تنزيل درجة استناداً للمادة سادساً من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ ونقلها من ادارة القسم الى أحد الدور التابعة لدائرة ذوي الاحتياجات الخاصة كباحثة اجتماعية على أن لا تتولى أي منصب إداري لاحقاً وإناطة الادارة الى من تتوفر فيه شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة".

وعوقبت عبير مهدي، مدير عام دائرة الاحتياجات الخاصة عام ٢٠١٩، بالإنذار.

وحظيت مهدي على عقوبة مخففة بتواطؤ من اللجنة التحقيقية حيث أنها قامت بضرب الأيتام (المشردات) في الدار وعددهم ستة مشردات مما أدى إلى تدهور حالتهم النفسية وقيامهن بحرق أنفسهن وتوفوا أثر ذلك أثناء تواجد عبير مهدي في الدار من دون أن تحرك ساكن وهناك تحقيق مفعل من قبل الادعاء العام بسبب ضرب الأيتام المشردات مراراً وتكراراً ولغاية الأيام الماضية من عام ٢٠٢٠.

وسبق لمهدي أن أحيلت إلى النزاهة/مكتب التحقيقات في عام ٢٠١٠ وفق الكتاب ذي العدد ٢١٠١ في ٢٠١٠/٦/١٣ نتيجة لأخذ التبرعات المقدمة للأيتام المقيمات في دور الدولة.

وتظهر الوثيقة "هروب مستفيدة بسبب إهمال عبير مهدي لإدارة القسم ومتابعتها الضعيفة واعفاءها من قسم دور الدولة"، فيما تم الثبوت عليها بعدد من التجاوزات والمخالفات بسبب إدارتها الضعيفة وخلال فترة المراقبة الممنوحة لعبير مهدي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وعدم قدرتها السيطرة على الأوضاع في الدار وهروب مستفيدة في فترة المراقبة الخاصة بها".

وتشير الوثائق إلى تجاوز عبير مهدي، مرات عديدة، على قانون نظام دليل العمل في دور الدولة رقم ٨٦ وسبق ان تم معاقبتها واعفائها من قسم دور الدولة.

تاريخ
2010-06

اسماء الاشخاص المتورطين | **الوزارة المعنية**

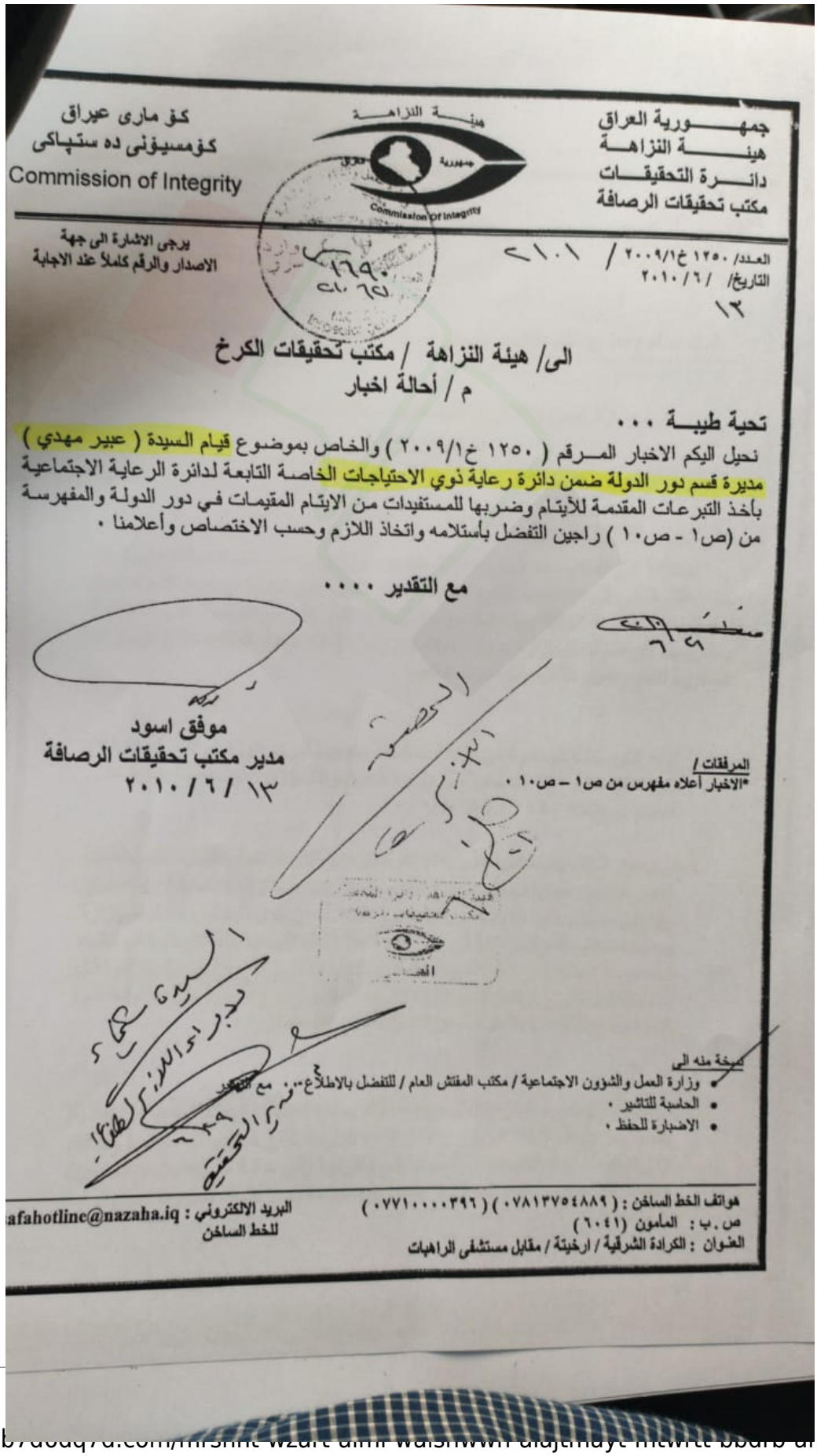
الفساد

مدني

نوع الفساد

محسوبية ومحاباة

الوثائق - صور



جمهورية العراق
هيئة النزاهة
دائرة التحقيقات
مكتب تحقيقات الرصافة

هيئة النزاهة

كۆمیسیۆنی دە ستپاکی
Commission of Integrity

يرجى الاشارة الى جهة الاصدار والرقم كاملاً عند الاجابة

العدد/ ١٢٥٠ خ١/٢٠٠٩ / ١٠٧
التاريخ/ ١٣/٦/٢٠١٠

الى/ هيئة النزاهة / مكتب تحقيقات الكرخ
م / أحالة اخبار

تحية طيبة ...

نحيل اليكم الاخبار المرقم (١٢٥٠ خ١/٢٠٠٩) والخاص بموضوع قيام السيدة (عبير مهدي) مديرة قسم دور الدولة ضمن دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة لدائرة الرعاية الاجتماعية بأخذ التبرعات المقدمة للأيتام وضربها للمستفيدات من الايتام المقيمات في دور الدولة والمفهرسة من (ص١ - ص١٠) راجين التفضل بأستلامه واتخاذ اللازم وحسب الاختصاص وأعلامنا .

مع التقدير ....

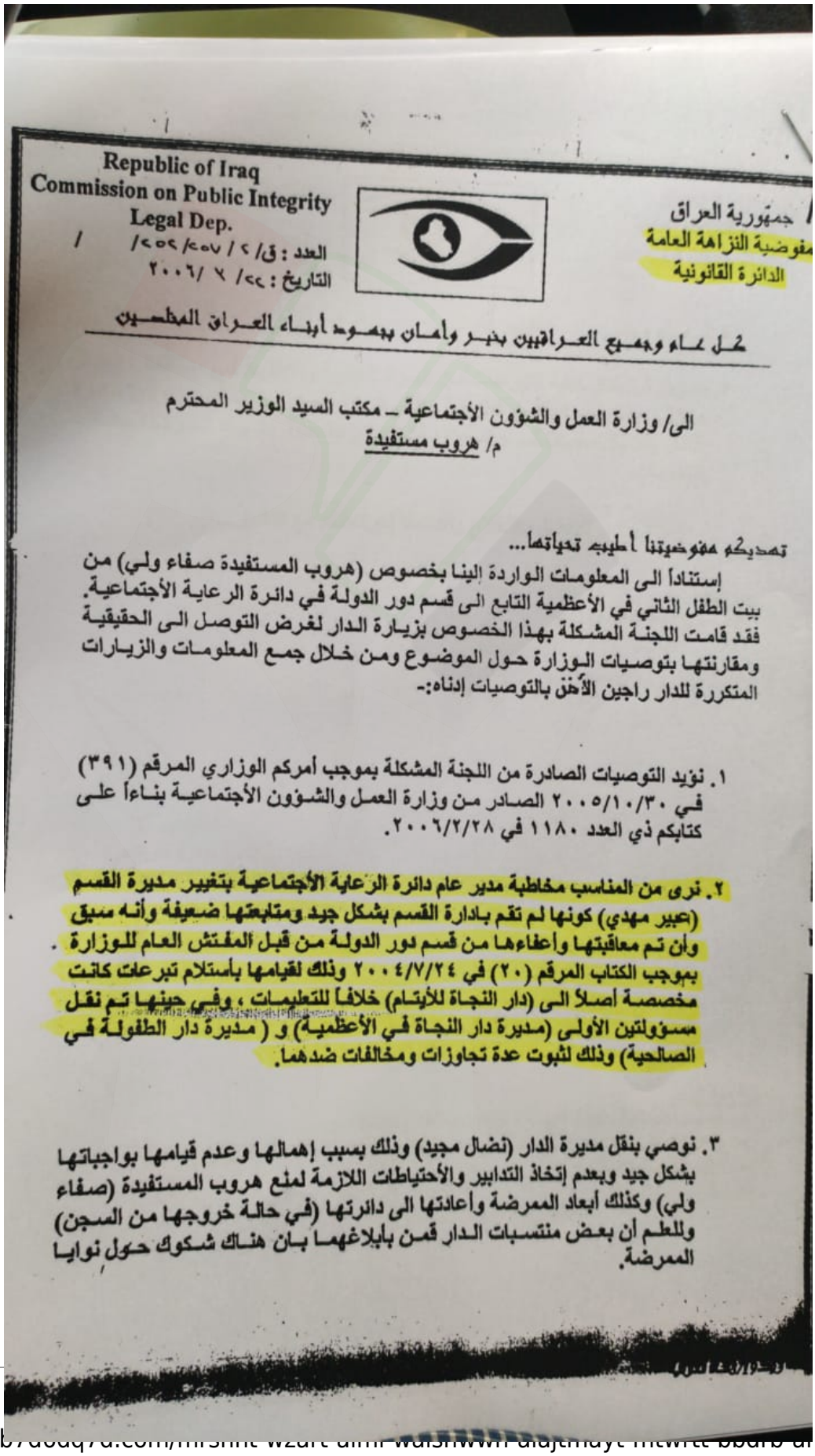
موفق اسود
مدير مكتب تحقيقات الرصافة
١٣ / ٦ / ٢٠١٠

المرفقات /
*الاخبار أعلاه مفهرس من ص١ – ص١٠ .

نسخة منه الى
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / مكتب المفتش العام / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- الحاسبة للتاشير .
- الاضبارة للحفظ .

هواتف الخط الساخن : (٠٧٨١٣٧٥٤٨٨٩) (٠٧٧١٠٠٠٠٣٩٦)
ص.ب : المأمون (٦٠٤١)
العنوان : الكرادة الشرقية / ارخيتة / مقابل مستشفى الراهبات

البريد الالكتروني : afahotline@nazaha.iq
للخط الساخن



Republic of Iraq
Commission on Public Integrity
Legal Dep.
العدد : ق/ ٢ / ٢٥٧ /٢٥٢
التاريخ : ٢٢/ ٨ /٢٠٠٦

جمهورية العراق
مفوضية النزاهة العامة
الدائرة القانونية

محل ولاء وجميع العراقيين بخير وأمان بمسعود أبناء العراق المخلصين

الى/ وزارة العمل والشؤون الأجتماعية ـ مكتب السيد الوزير المحترم
م/ هروب مستفيدة

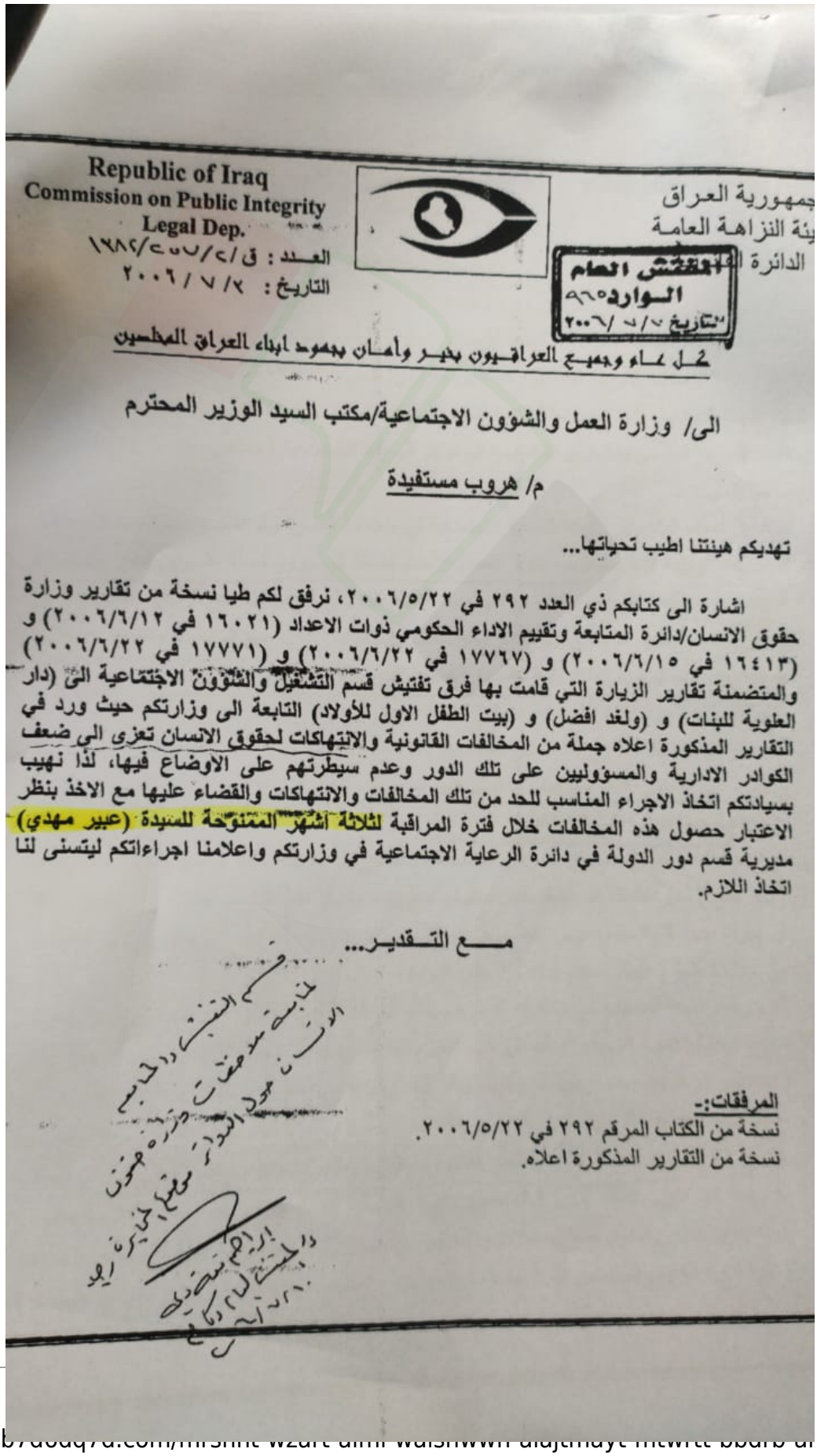
تحديكم مفوضيتنا أطيب تحياتها...

إستناداً الى المعلومات الواردة الينا بخصوص (هروب المستفيدة صفاء ولي) من بيت الطفل الثاني في الأعظمية التابع الى قسم دور الدولة في دائرة الرعاية الأجتماعية. فقد قامت اللجنة المشكلة بهذا الخصوص بزيارة الدار لغرض التوصل الى الحقيقية ومقارنتها بتوصيات الوزارة حول الموضوع ومن خلال جمع المعلومات والزيارات المتكررة للدار راجين الأخذ بالتوصيات إدناه:-

١. نؤيد التوصيات الصادرة من اللجنة المشكلة بموجب أمركم الوزاري المرقم (٣٩١) في ٢٠٠٥/١٠/٣٠ الصادر من وزارة العمل والشؤون الأجتماعية بناءاً على كتابكم ذي العدد ١١٨٠ في ٢٠٠٦/٢/٢٨.

٢. نرى من المناسب مخاطبة مدير عام دائرة الرعاية الأجتماعية بتغيير مديرة القسم (عبير مهدي) كونها لم تقم بادارة القسم بشكل جيد ومتابعتها ضعيفة وأنه سبق وأن تم معاقبتها وأعفاءها من قسم دور الدولة من قبل المفتش العام للوزارة بموجب الكتاب المرقم (٢٠) في ٢٠٠٤/٧/٢٤ وذلك لقيامها بأستلام تبرعات كانت مخصصة أصلاً الى (دار النجاة للأيتام) خلافاً للتعليمات ، وفي حينها تم نقل مسؤولتين الأولى (مديرة دار النجاة في الأعظمية) و (مديرة دار الطفولة في الصالحية) وذلك لثبوت عدة تجاوزات ومخالفات ضدهما.

٣. نوصي بنقل مديرة الدار (نضال مجيد) وذلك بسبب إهمالها وعدم قيامها بواجباتها بشكل جيد وبعدم إتخاذ التدابير والأحتياطات اللازمة لمنع هروب المستفيدة (صفاء ولي) وكذلك أبعاد الممرضة وأعادتها الى دائرتها (في حالة خروجها من السجن) وللعلم أن بعض منتسبات الدار قمن بأبلاغهما بان هناك شكوك حول نوايا الممرضة.



Republic of Iraq
Commission on Public Integrity
Legal Dep.
العدد : ق/ت/٧٨٢/٢٠٠٧
التاريخ : ٢٠٠٦/٧/٢

جمهورية العراق
هيئة النزاهة العامة
الدائرة القانونية

التفتيش العام
الوارد ٩٦٥
تاريخ ٢٠٠٦/٧/٢

كل عام وجميع العراقيون بخير وأمان بجهود ابناء العراق المخلصين

الى/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/مكتب السيد الوزير المحترم

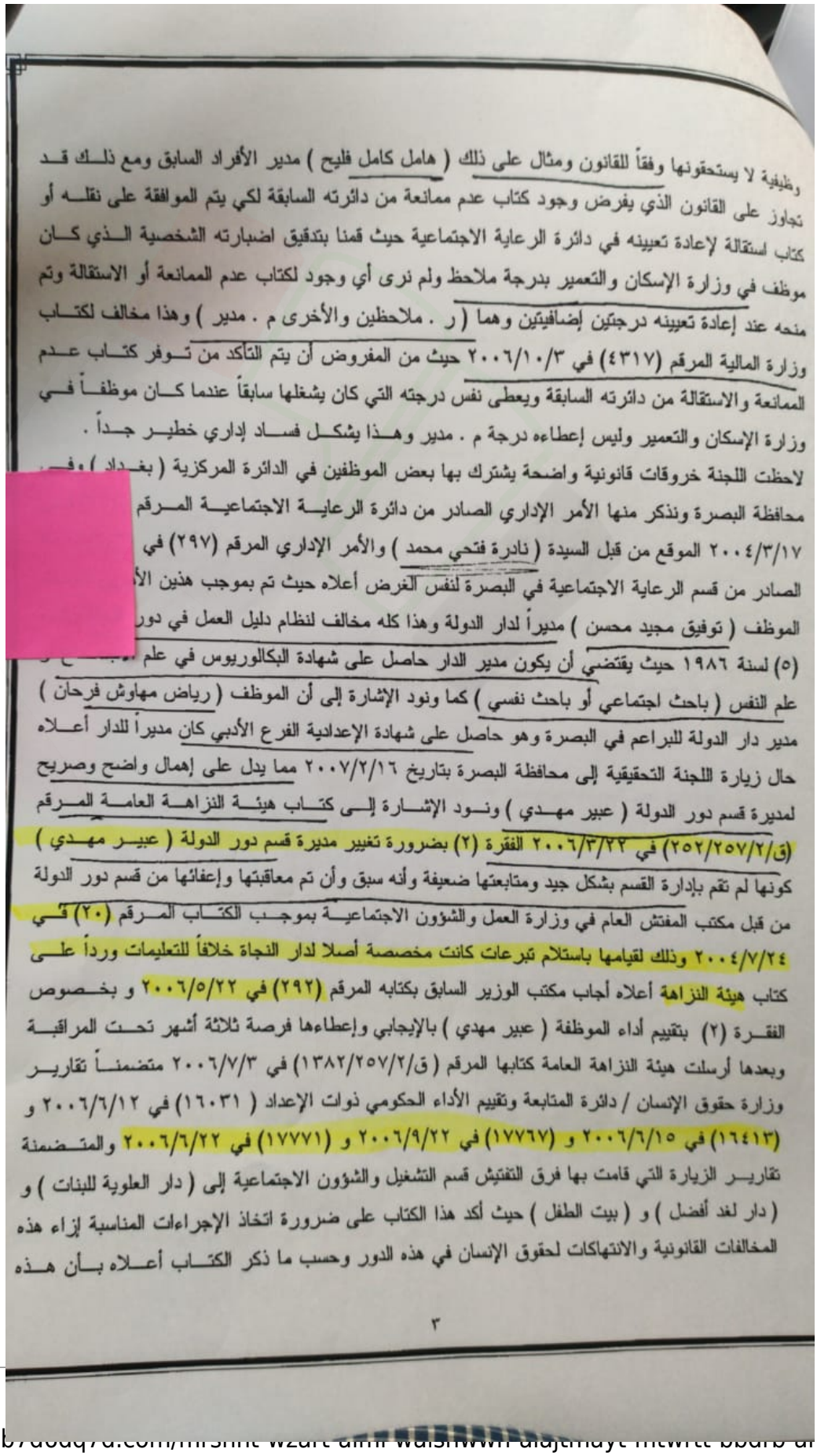
م/ هروب مستفيدة

تهديكم هيئتنا اطيب تحياتها...

اشارة الى كتابكم ذي العدد ٢٩٢ في ٢٠٠٦/٥/٢٢، نرفق لكم طيا نسخة من تقارير وزارة حقوق الانسان/دائرة المتابعة وتقييم الاداء الحكومي ذوات الاعداد (١٦٠٢١ في ٢٠٠٦/٦/١٢) و (١٦٤١٣ في ٢٠٠٦/٦/١٥) و (١٧٧٦٧ في ٢٠٠٦/٦/٢٢) و (١٧٧٧١ في ٢٠٠٦/٦/٢٢) والمتضمنة تقارير الزيارة التي قامت بها فرق تفتيش قسم التشغيل والشؤون الاجتماعية الى (دار العلوية للبنات) و (ولغد افضل) و (بيت الطفل الاول للأولاد) التابعة الى وزارتكم حيث ورد في التقارير المذكورة اعلاه جملة من المخالفات القانونية والانتهاكات لحقوق الانسان تعزى الى ضعف الكوادر الادارية والمسؤولين على تلك الدور وعدم سيطرتهم على الاوضاع فيها، لذا نهيب بسيادتكم اتخاذ الاجراء المناسب للحد من تلك المخالفات والانتهاكات والقضاء عليها مع الاخذ بنظر الاعتبار حصول هذه المخالفات خلال فترة المراقبة لثلاثة أشهر الممنوحة للسيدة (عبير مهدي) مديرية قسم دور الدولة في دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارتكم واعلامنا اجراءاتكم ليتسنى لنا اتخاذ اللازم.

مـــع التـقديـر...

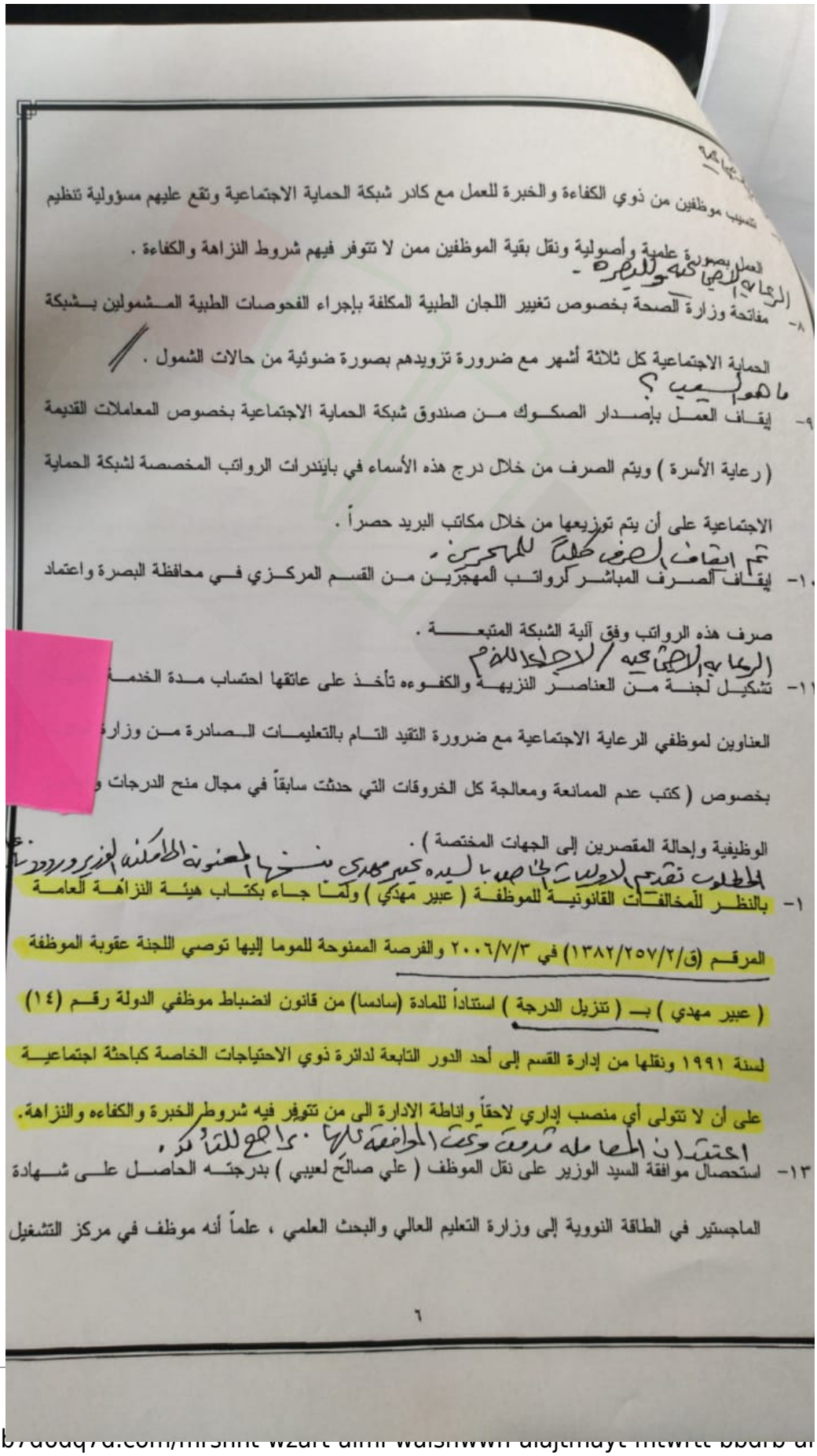
المرفقات:-
نسخة من الكتاب المرقم ٢٩٢ في ٢٠٠٦/٥/٢٢.
نسخة من التقارير المذكورة اعلاه.



وظيفية لا يستحقونها وفقاً للقانون ومثال على ذلك (هامل كامل فليح) مدير الأفراد السابق ومع ذلك قد تجاوز على القانون الذي يفرض وجود كتاب عدم ممانعة من دائرته السابقة لكي يتم الموافقة على نقله أو كتاب استقالة لإعادة تعيينه في دائرة الرعاية الاجتماعية حيث قمنا بتدقيق اضبارته الشخصية الذي كان موظف في وزارة الإسكان والتعمير بدرجة ملاحظ ولم نرى أي وجود لكتاب عدم الممانعة أو الاستقالة وتم منحه عند إعادة تعيينه درجتين إضافيتين وهما (ر . ملاحظين والأخرى م . مدير) وهذا مخالف لكتاب وزارة المالية المرقم (٤٣١٧) في ٢٠٠٦/١٠/٣ حيث من المفروض أن يتم التأكد من توفر كتاب عدم الممانعة والاستقالة من دائرته السابقة ويعطى نفس درجته التي كان يشغلها سابقاً عندما كان موظفاً في وزارة الإسكان والتعمير وليس إعطاءه درجة م . مدير وهذا يشكل فساد إداري خطير جداً .

لاحظت اللجنة خروقات قانونية واضحة يشترك بها بعض الموظفين في الدائرة المركزية (بغداد) وفي محافظة البصرة ونذكر منها الأمر الإداري الصادر من دائرة الرعاية الاجتماعية المرقم ٢٠٠٤/٣/١٧ الموقع من قبل السيدة (نادرة فتحي محمد) والأمر الإداري المرقم (٢٩٧) في الصادر من قسم الرعاية الاجتماعية في البصرة لنفس الغرض أعلاه حيث تم بموجب هذين الأ الموظف (توفيق مجيد محسن) مديراً لدار الدولة وهذا كله مخالف لنظام دليل العمل في دور (٥) لسنة ١٩٨٦ حيث يقتضي أن يكون مدير الدار حاصل على شهادة البكالوريوس في علم علم النفس (باحث اجتماعي أو باحث نفسي) كما ونود الإشارة إلى أن الموظف (رياض مهاوش فرحان) مدير دار الدولة للبراعم في البصرة وهو حاصل على شهادة الإعدادية الفرع الأدبي كان مديراً للدار أعلاه حال زيارة اللجنة التحقيقية إلى محافظة البصرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٦ مما يدل على إهمال واضح وصريح لمديرة قسم دور الدولة (عبير مهدي) ونود الإشارة إلى كتاب هيئة النزاهة العامة المرقم (ق/٢/٢٥٧/٢٥٢) في ٢٠٠٦/٣/٢٢ الفقرة (٢) بضرورة تغيير مديرة قسم دور الدولة (عبير مهدي) كونها لم تقم بإدارة القسم بشكل جيد ومتابعتها ضعيفة وأنه سبق وأن تم معاقبتها وإعفائها من قسم دور الدولة من قبل مكتب المفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بموجب الكتاب المرقم (٢٠) في ٢٠٠٤/٧/٢٤ وذلك لقيامها باستلام تبرعات كانت مخصصة أصلا لدار النجاة خلافاً للتعليمات ورداً على كتاب هيئة النزاهة أعلاه أجاب مكتب الوزير السابق بكتابه المرقم (٢٩٢) في ٢٠٠٦/٥/٢٢ و بخصوص الفقرة (٢) بتقييم أداء الموظفة (عبير مهدي) بالإيجابي وإعطاءها فرصة ثلاثة أشهر تحت المراقبة وبعدها أرسلت هيئة النزاهة العامة كتابها المرقم (ق/٢/٢٥٧/١٣٨٢) في ٢٠٠٦/٧/٣ متضمناً تقارير وزارة حقوق الإنسان / دائرة المتابعة وتقييم الأداء الحكومي ذوات الإعداد (١٦٠٣١) في ٢٠٠٦/٦/١٢ و (١٦٤١٣) في ٢٠٠٦/٦/١٥ و (١٧٧٦٧) في ٢٠٠٦/٩/٢٢ و (١٧٧٧١) في ٢٠٠٦/٦/٢٢ والمتضمنة تقارير الزيارة التي قامت بها فرق التفتيش قسم التشغيل والشؤون الاجتماعية إلى (دار العلوية للبنات) و (دار لغد أفضل) و (بيت الطفل) حيث أكد هذا الكتاب على ضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء هذه المخالفات القانونية والانتهاكات لحقوق الإنسان في هذه الدور وحسب ما ذكر الكتاب أعلاه بأن هذه

٣



تنسيب موظفين من ذوي الكفاءة والخبرة للعمل مع كادر شبكة الحماية الاجتماعية وتقع عليهم مسؤولية تنظيم

العمل بصورة علمية وأصولية ونقل بقية الموظفين ممن لا تتوفر فيهم شروط النزاهة والكفاءة .

٨- مفاتحة وزارة الصحة بخصوص تغيير اللجان الطبية المكلفة بإجراء الفحوصات الطبية المشمولين بشبكة

الحماية الاجتماعية كل ثلاثة أشهر مع ضرورة تزويدهم بصورة ضوئية من حالات الشمول .

٩- إيقاف العمل بإصدار الصكوك من صندوق شبكة الحماية الاجتماعية بخصوص المعاملات القديمة

(رعاية الأسرة) ويتم الصرف من خلال درج هذه الأسماء في بايندرات الرواتب المخصصة لشبكة الحماية

الاجتماعية على أن يتم توزيعها من خلال مكاتب البريد حصراً .

١٠- إيقاف الصرف المباشر كرواتب المهجرين من القسم المركزي في محافظة البصرة واعتماد

صرف هذه الرواتب وفق آلية الشبكة المتبعة .

١١- تشكيل لجنة من العناصر النزيهة والكفوءه تأخذ على عاتقها احتساب مدة الخدمة

العناوين لموظفي الرعاية الاجتماعية مع ضرورة التقيد التام بالتعليمات الصادرة من وزارة

بخصوص (كتب عدم الممانعة ومعالجة كل الخروقات التي حدثت سابقاً في مجال منح الدرجات و

الوظيفية وإحالة المقصرين إلى الجهات المختصة) .

١- بالنظر للمخالفات القانونية للموظفة (عبير مهدي) ولما جاء بكتاب هيئة النزاهة العامة

المرقم (ق/١٣٨٢/٢٥٧/٢) في ٢٠٠٦/٧/٣ والفرصة الممنوحة للموما إليها توصي اللجنة عقوبة الموظفة

(عبير مهدي) بـ (تنزيل الدرجة) استناداً للمادة (سادسا) من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤)

لسنة ١٩٩١ ونقلها من إدارة القسم إلى أحد الدور التابعة لدائرة ذوي الاحتياجات الخاصة كباحثة اجتماعية

على أن لا تتولى أي منصب إداري لاحقاً واناطة الادارة الى من تتوفر فيه شروط الخبرة والكفاءه والنزاهة.

١٣- استحصال موافقة السيد الوزير على نقل الموظف (علي صالح لعيبي) بدرجته الحاصل على شهادة

الماجستير في الطاقة النووية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، علماً أنه موظف في مركز التشغيل

https://xn--mgbahmuab7dddq7d.com/mrshht-wzart-alml-walshwwn-alajtmayt-mtwrtt-bbarb-al-aytam-waltsbb-bantharhm



سرية وفورية

نداء المرسل :

المرسل إليه :

الرقم المتسلسل :

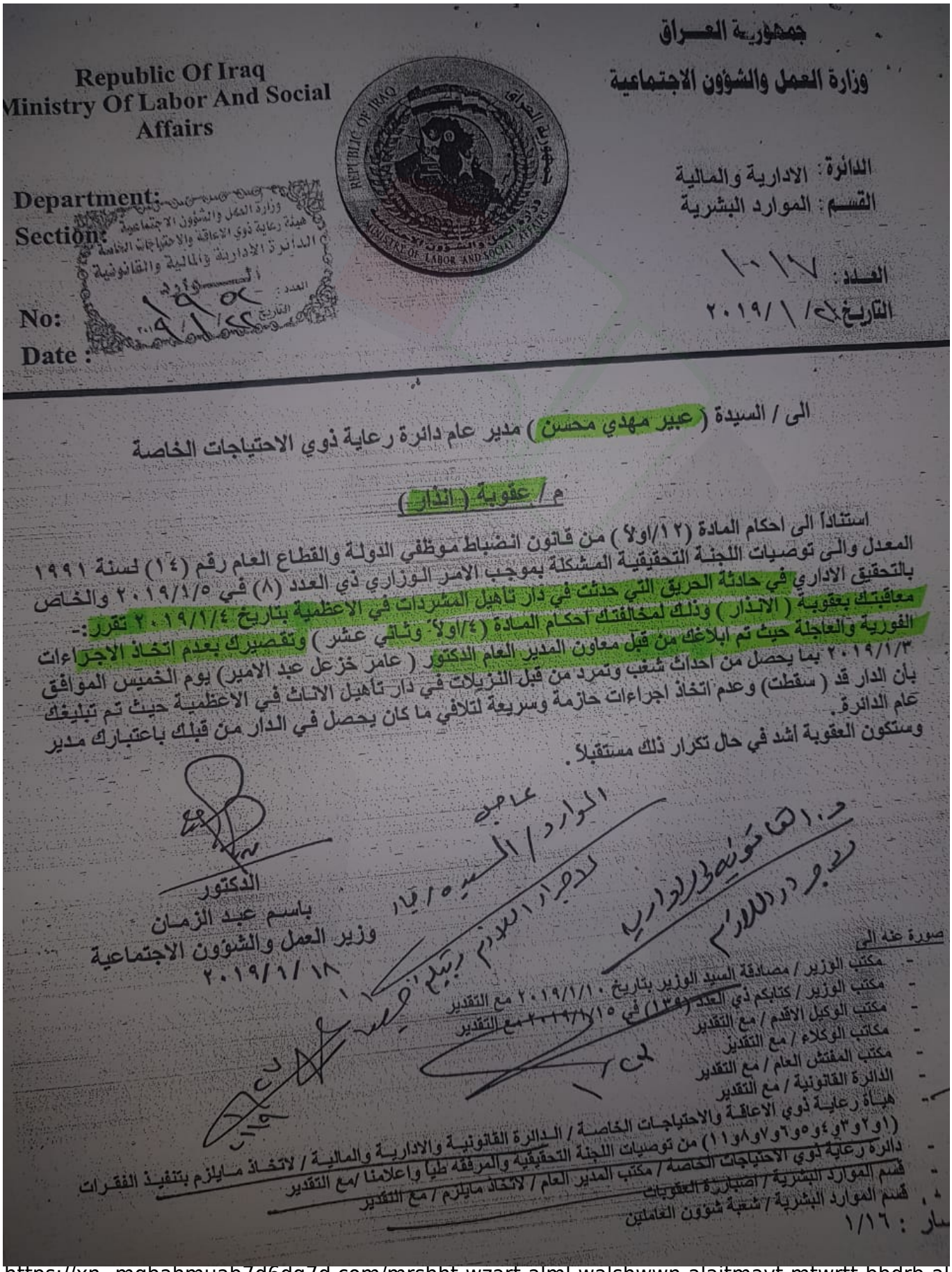
من / أمانة السر العام لوزارة الدفاع الوقت ١١ نيسان ٢٠٢٠

	درجة السرية	درجة الأسبقية للتنفيذ	رقم المنشئ
إلى / رئاسة اركان الجيش – الدائرة القانونية – المفتشية العسكرية العامة - المديرية العامة للاستخبارات والأمن.			
للاطلاع / مكتب وزير الدفاع - هيئة النزاهة / دائرة التحقيقات – مكتب الأمين العام – مديرية الاستخبارات العسكرية - مديرية الحركات العسكرية.	سرية	فورية	٥٣٨

بالنظر لإحالة أوليات الضباط والموظف التالية اسمائهم الى هيئة النزاهة (٠) واحد (٠) الفريق الحقوقي فاضل عباس مهدي مدير الدائرة القانونية وكالة (٠) اثنان (٠) الفريق الحقوقي غني حسين شمخي الدائرة القانونية سابقا متقاعد حاليا (٠) ثلاثة (٠) اللواء الحقوقي احمد خنجر علك المشاور القانوني للمفتشية العسكرية العامة (٠) أربعة (٠) العميد اركان جبار عبود المديرية العامة للاستخبارات والأمن (٠) خمسة (٠) العميد صبيح رهيف صالح مديرية الاستخبارات العسكرية (٠) ستة (٠) الموظف الحقوقي وضاح بشار طليع الدائرة القانونية (٠) أمر السيد وزير الدفاع نجاح الشمري بسحب كافة الصلاحيات الممنوحة لهم وتمتعهم باجازة إعتيادية لحين تأشير نقلهم الى المديرية العامة لشؤون المحاربين عدا التسلسل اثنان لإحالته الى التقاعد (٠) سحب يد الموظف المذكور بالتسلسل (ستة) وضاح بشار طليع من الخدمة استناداً للمادة ١٧/ أولاً من قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١(٠) أنتهت.

وقت التسليم	الوسيلة	رتبة واسم وتوقيع العامل	التوقيع :
وقت إنهاء الإرسال			رتبة واسم المنشئ : العريف الركن
وقت انتهاء الاستقبال			المنصب : امين السر العام لوزارة الدفاع

مرشحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متورطة بـ"بضرب" الأيتام والتسبب بانتحارهم - تحرير العراق



جمهورية العراق
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

Republic Of Iraq
Ministry Of Labor And Social Affairs

الدائرة: الادارية والمالية
القسم: الموارد البشرية

العدد: ١٠١٧
التاريخ: ١٦/١/٢٠١٩

Department:
Section:
No:
Date:

الى / السيدة (عبير مهدي محسن) مدير عام دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

م / عقوبة (انذار)

استناداً الى احكام المادة (١٢/اولاً) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل والى توصيات اللجنة التحقيقية المشكلة بموجب الامر الوزاري ذي العدد (٨) في ٢٠١٩/١/٥ والخاص بالتحقيق الاداري في حادثة الحريق التي حدثت في دار تاهيل المشردات في الاعظمية بتاريخ ٢٠١٩/١/٤ تقرر:-
معاقبتك بعقوبة (الانذار) وذلك لمخالفتك احكام المادة (٤/اولاً وثانياً عشر) وتقصيرك بعدم اتخاذ الاجراءات الفورية والعاجلة حيث تم ابلاغك من قبل معاون المدير العام الدكتور (عامر خزعل عبد الامير) يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١/٣ بما يحصل من احداث شغب وتمرد من قبل النزيلات في دار تاهيل الاناث في الاعظمية حيث تم تبليغك بأن الدار قد (سقطت) وعدم اتخاذ اجراءات حازمة وسريعة لتلافي ما كان يحصل في الدار من قبلك باعتبارك مدير عام الدائرة.
وستكون العقوبة اشد في حال تكرار ذلك مستقبلاً.

الدكتور
باسم عبد الزمان
وزير العمل والشؤون الاجتماعية
٢٠١٩/١/١٨

صورة عنه الى
- مكتب الوزير / مصادقة السيد الوزير بتاريخ ٢٠١٩/١/١٠ مع التقدير
- مكتب الوزير / كتابكم ذي العدد (١٣٩) في ٢٠١٩/١/١٥ مع التقدير
- مكتب الوكيل الاقدم / مع التقدير
- مكاتب الوكلاء / مع التقدير
- مكتب المفتش العام / مع التقدير
- الدائرة القانونية / مع التقدير
- هيأة رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة / الدائرة القانونية والادارية والمالية / لاتخاذ مايلزم بتنفيذ الفقرات (١و٢و٣و٤و٥و٦و٧و٨و١١) من توصيات اللجنة التحقيقية والمرفقة طيا واعلامنا /مع التقدير
- دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة / مكتب المدير العام / لاتخاذ مايلزم / مع التقدير
- قسم الموارد البشرية / اضبارة العقوبات
- قسم الموارد البشرية / شعبة شؤون العاملين

سار : ١/١٦

https://xn--mgbahmuab7d6dq7d.com/mrshht-wzart-alml-walshwwn-alajtmayt-mtwrtt-bbdrb-alaytam-waltsbb-bantharhm



سرية وفورية

نداء المرسل :

المرسل إليه :

الرقم المتسلسل :

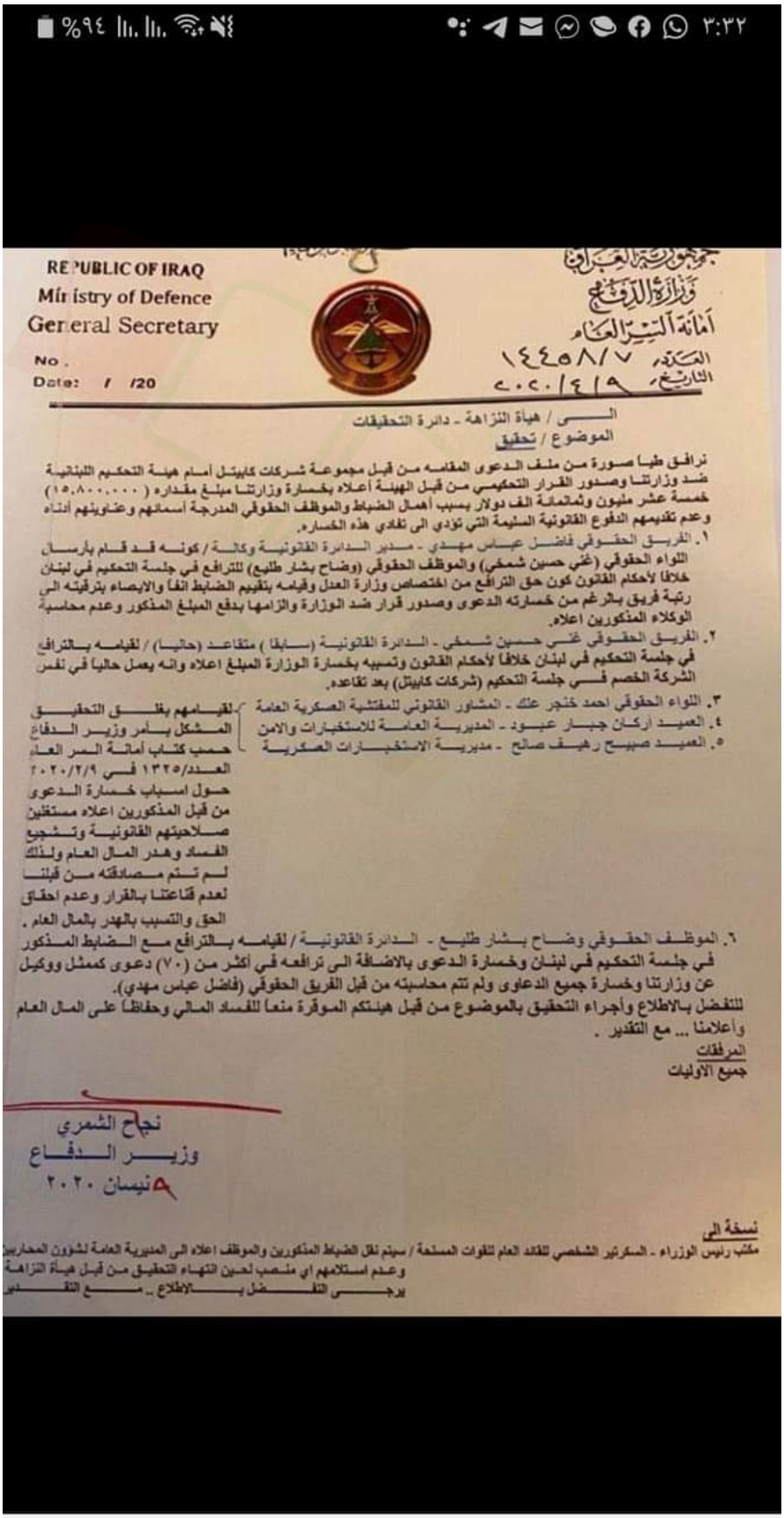
من / أمانة السر العام لوزارة الدفاع الوقت ١١ نيسان ٢٠٢٠

	درجة السرية	درجة الأسبقية للتنفيذ	رقم المنشئ
إلى / رئاسة اركان الجيش – الدائرة القانونية – المفتشية العسكرية العامة - المديرية العامة للاستخبارات والأمن.			
للاطلاع / مكتب وزير الدفاع - هيئة النزاهة / دائرة التحقيقات – مكتب الأمين العام – مديرية الاستخبارات العسكرية - مديرية الحركات العسكرية.	سرية	فورية	٥٣٨

بالنظر لإحالة أوليات الضباط والموظف التالية اسمائهم الى هيئة النزاهة (٠) واحد (٠) الفريق الحقوقي فاضل عباس مهدي مدير الدائرة القانونية وكالة (٠) اثنان (٠) الفريق الحقوقي غني حسين شمخي الدائرة القانونية سابقا متقاعد حاليا (٠) ثلاثة (٠) اللواء الحقوقي احمد خنجر علك المشاور القانوني للمفتشية العسكرية العامة (٠) أربعة (٠) العميد اركان جبار عبود المديرية العامة للاستخبارات والأمن (٠) خمسة (٠) العميد صبيح رهيف صالح مديرية الاستخبارات العسكرية (٠) ستة (٠) الموظف الحقوقي وضاح بشار طليع الدائرة القانونية (٠) أمر السيد وزير الدفاع نجاح الشمري بسحب كافة الصلاحيات الممنوحة لهم وتمتعهم باجازة إعتيادية لحين تأشير نقلهم الى المديرية العامة لشؤون المحاربين عدا التسلسل اثنان لإحالته الى التقاعد (٠) سحب يد الموظف المذكور بالتسلسل (ستة) وضاح بشار طليع من الخدمة استناداً للمادة ١٧/ أولاً من قانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١(٠) أنتهت.

وقت التسليم	الوسيلة	رتبة واسم وتوقيع العامل	التوقيع :
وقت إنهاء الإرسال			رتبة واسم المنشئ : العريف الركن
وقت انتهاء الاستقبال			المنصب : امين السر العام لوزارة الدفاع

مرشحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متورطة بـ"بضرب" الأيتام والتسبب بانتحارهم - تحرير العراق



REPUBLIC OF IRAQ
Ministry of Defence
General Secretary
No.
Date: / /20

جمهورية العراق
وزارة الدفاع
أمانة السر العام
العدد ١٤٤٥٨/٧
التاريخ ٢٠٢٠/٤/٩

الـــى / هيأة النزاهة - دائرة التحقيقات
الموضوع / تحقيق

نرافق طيا صورة من ملف الدعوى المقامه من قبل مجموعة شركات كابيتل أمام هيئة التحكيم اللبنانية ضد وزارتنا وصدور القرار التحكيمي من قبل الهيئة أعلاه بخسارة وزارتنا مبلغ مقداره (١٥,٨٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون وثمانمائة الف دولار بسبب أهمال الضباط والموظف الحقوقي المدرجة أسمائهم وعناوينهم أدناه وعدم تقديمهم الدفوع القانونية السليمة التي تؤدي الى تفادي هذه الخسارة.

١. الفريق الحقوقي فاضل عباس مهدي - مدير الدائرة القانونية وكالة / كونه قد قام بأرسال اللواء الحقوقي (غني حسين شمخي) والموظف الحقوقي (وضاح بشار طليع) للترافع في جلسة التحكيم في لبنان خلافا لأحكام القانون كون حق الترافع من اختصاص وزارة العدل وقيامه بتقييم الضابط الفا والايصاء بترقيته الى رتبة فريق بالرغم من خسارته الدعوى وصدور قرار ضد الوزارة والزامها بدفع المبلغ المذكور وعدم محاسبة الوكلاء المذكورين اعلاه.

٢. الفريق الحقوقي غني حسين شمخي - الدائرة القانونية (سابقا) متقاعد (حاليا) / لقيامه بالترافع في جلسة التحكيم في لبنان خلافا لأحكام القانون وتسببه بخسارة الوزارة المبلغ اعلاه وانه يعمل حاليا في نفس الشركة الخصم في جلسة التحكيم (شركات كابيتل) بعد تقاعده.

٣. اللواء الحقوقي احمد خنجر عنك - المشاور القانوني للمفتشية العسكرية العامة
٤. العميد اركان جبار عبود - المديرية العامة للاستخبارات والامن
٥. العميد صبيح رهيف صالح - مديرية الاستخبارات العسكرية

لقيامهم بغلق التحقيق المشكل بأمر وزير الدفاع حسب كتاب أمانة السر العام العدد/١٣٢٥ في ٢٠٢٠/٢/٩ حول اسباب خسارة الدعوى من قبل المذكورين اعلاه مستغلين صلاحيتهم القانونية وتشجيع الفساد وهدر المال العام ولذلك لم تتم مصادقته من قبلنا لعدم قناعتنا بالقرار وعدم احقاق الحق والتسبب بالهدر بالمال العام.

٦. الموظف الحقوقي وضاح بشار طليع - الدائرة القانونية / لقيامه بالترافع مع الضابط المذكور في جلسة التحكيم في لبنان وخسارة الدعوى بالاضافة الى ترافعه في أكثر من (٧٠) دعوى كممثل ووكيل عن وزارتنا وخسارة جميع الدعاوى ولم تتم محاسبته من قبل الفريق الحقوقي (فاضل عباس مهدي).

للتفضل بالاطلاع وأجراء التحقيق بالموضوع من قبل هيئتكم الموقرة منعا للفساد المالي وحفاظا على المال العام وأعلامنا ... مع التقدير .

المرفقات
جميع الاوليات

نجاح الشمري
وزير الدفاع
٨ نيسان ٢٠٢٠

نسخة الى
مكتب رئيس الوزراء - السكرتير الشخصي للقائد العام لقوات المسلحة / سيتم نقل الضباط المذكورين والموظف اعلاه الى المديرية العامة لشؤون المحاربين
وعدم استلامهم اي منصب لحين انتهاء التحقيق من قبل هيأة النزاهة
يرجى التفضل بالاطلاع .. مع التقدير